

شرح مقدمة الكتاب الجزء الأول / جمع الجوامع في أصول الفقه/

الشيخ عبد الله الغديان

عبد الله الغديان

هي الظرييات والحاديات والتحسينيات وهذه المبادئ الثلاثة هي التي عقد لها قسم المقاصد. مقاصد الشارع لأن في مقاصد الشارع مقاصد المكلفين المقاصد الشارع جعلها ظرورية وحاجية وتحسينية هذا تفسير قوله اصول الفقه قطعية - 00:00:00 هذا تفسير وفيه ايضا نوع اخر من ناحية القطعية يعني يدخل في كلمة اصول الفقه مثل قول الله جل وعلا ولا تزرواوازرة وزر اخرى مثل لا يكلف الله الحمد لله - 00:00:59

لا يكلف الله نفسها الا وسعها فهذا من اصول الفقه. لأن هذا قطعي فقوله جل وعلا لا يكلف الله نفسها الا وسعها هذا قطعي ومثل فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره - 00:01:41

ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره هذا ايضا قطعي ومثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا ظرر ولا ظرار فهذا ايضا نوع من اصول الفقه فيه النوع الاول الذي سبق - 00:02:06

وهو الكليات الثلاث وهذا نوع اخر وفيه نوع ثالث وهو ان اصول الفقه مثل ما تقول الكتاب والسنة والاجماع وهكذا فهذا هذه اصول الفقه الرابعة هذه يسمونها الاصول الاصلية وان كانت في الحقيقة ان الاصل فيها واحد - 00:02:30

لانه القرآن هذا هو الاصل والسنة مبينة للقرآن والاجماع رادع اليهما لانه لا بد له من مستند والقياس هذا ايضا اصله اما من القرآن واما من السنة فيجعلون الدليل الاصلي هو القرآن والسنة مبينة له والقياس والاجماع راجع - 00:03:07

اليهما لان الاجماع لابد له من مستند والقياس الذي هو الاصل يكون من القرآن او يكون مثلا من السنة فيه ايضا هذان هذه الان ذكرت لكم الان ثلاثة انواع داخلة في كلمة اصول الفقه - 00:03:39

فيه نوع رابع ايضا اذا نظرنا هنا القرآن والى السنة وجدنا انهم مشتملان على امر وماذا ونها وجدنا انهم مشتملان على امر ونهي واذا نظرنا الى قاعدة الامر وجدنا ان الله لا يأمر الا بما فيه مصلحة - 00:04:06

واذا نظرنا الى قاعدة النهي وجدنا ان الله لا ينهى الا عن ما فيه مفسدة فامر بالايمان وامر بالتوحيد وامر بالطهارة وامر بالصلاوة والزكاة والصيام والحج وهكذا سائر ما امر الله به - 00:04:41

فلا تجدوا شيئا امر الله به الا وفيه مصلحة اما مصلحة محضة او مصلحة راجحة مصلحة دينية او مصلحة دنيوية او مصلحة مركبة منها. لكن لا يمكن ان يأمر الله بمفسدة اطلاقا - 00:05:07

ولا يمكن ان يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بمفسدة اطلاقا فاذا عندنا قاعدة الامر وعندنا قاعدة النهي مثلا عندنا قاعدة الامر وعندنا قاعدة النهي اذا نظرنا من وجه اخر - 00:05:34

وجدنا ان الاصل في قاعدة الامر الوجوب وان الاصل في قاعدة النهي وماذا؟ هو التحرير. انا غرضي هو بيان ان كلمة اصول الفقه قطعية تفهم على هذه الوجوه التي ذكرتها لكم - 00:06:04

يعني من ناحية الكليات لا من ناحية الجزئيات لأن جزئية الدليل مثل ما تقول الامر يقتضي الوجوب النهي يقتضي التحرير الاصل في العموم ان يبقى على عمومه لكن قد يرد - 00:06:34

ما يخص العام قد يرد ما يخص العام فدلالة العام يعني من جهة البقاء من ناحية بقائه هذه يقال عنها أنها نية اذا نظرنا الى دليل

جزئي اذا نظرنا الى دليل جزئي نقول ان - 00:07:03

دلالته ظنية لانه محتمل للتخصيص واذا كان مطلقا فهو محتمل للتأويل اذا كان نصا فهو محتمل النسخ اذا كان ظاهرا فهو محتمل للتأويل وهكذا لكن هذا بالنظر الى الدليل الواحد فقط - 00:07:33

اما النظر الى مجموع الادلة فهذه يقال عنها هي اصول الفقه وتكون ماذ؟ وتكون هذه الاصول قطعية هذا هو بيان هذه الجملة وهي قوله ان اصول الفقه في الدين قطعية لا ظنية يعني ان نظرت اليها من جهة التقعيد الكلي وجدت انها - 00:07:59
قطعية بعد ذلك يقول والدليل على ذلك هو يريد ان يذكر المستند الذي يستند عليه بان اصول الفقه الدين قطعيا يقول والدليل على ذلك انها راجعة الى كليات الشريعة. كليات الشريعة هي الثلاثة التي ذكرتها لكم. الظوريات - 00:08:33

يعني جميع اصول الشريعة وفروعها راجعة الى هذه المبادئ الثلاثة التي هي مبدأ الظوريات مبدأ الحاجيات ومبدأ التحسينيات
واذكر لكم مثال اذكر لكم مثال واحد علشان يعني تعرفون فكرة ضروري احادي وتحسيني الان اذا نظرنا الى الصلاة - 00:09:16
هي ركن من اركان الاسلام من تركها متعمدا كفر اذا الصلاة من ماذا من الضروريات من الضروريات نرجع الى الصلاة نجد ان الله
سبحانه وتعالى اباح للانسان الجمع بين الصالاتين - 00:09:49

واباح للمسافر ماذا القصر والجمع فإذا بفتحه الجمع للمريض مثلا هذا يعتبر حاجي واباحته للمسافر الجمع والقصر ايضا هذا او ايضا من
الحاج على هذا الاساس جميع الرخص التي في الشريعة سواء الشخص في كتاب الطهارة مثل التبيم. ومثل المسح على الجبيرة -
00:10:20

او في الصلاة مثل القصر ومثل الجمع ومثل حديث صلي قائما فان لم تستطع فعل جنب فان لم تستطع فعل جنب
هذا يسمى على هذا الاساس الرخص في جميع ابواب الشريعة تعتبر نوع - 00:11:02
من انواع ماذا؟ من انواع الحاجة التحسين اذا نظرنا الى الطهارة الوضوء الواجب على الانسان انه يتوضأ ماذا؟ يغسل اعضاء الوضوء
مرة واحدة الواجب انه يغسل مرة واحدة. اذا زاد المرة الثانية والمرة الثالثة هذه من التحسين - 00:11:27
على هذا الاساس تأخذ جميع المندوبات في الشريعة سواء كان مندوب من ناحية اصله مثل الرواتب ومثل صلاة
الظحي ومثل صلاة الليل ومثل جميع النوافل في الشريعة في اي باب من الابواب في باب الطهارة باب الصلاة باب الزكاة باب الصيام
باب جميع النوافل - 00:11:53

وان شئت ان تقول جميع المسنونات وهكذا ترك المكرهات جميع ترك المكرهات في الشريعة تجد انه من التحسين وفعل المندوبات
هذا تجده ايضا انه من تحسين هذا تمثيل وليس استقراء. اذا جئنا عندها ان شاء الله بینا لكم لكن الغرض هنا هو توظيف -
00:12:20

او تمثيل لهذه الكليات التي راجعة الى كليات الشريعة وما كان كذلك فهو قطعي. يعني اصول الفقه راجعة الى كليات الشريعة التي
هي الثلاثة. وهذه الكليات قطعية وما رجع الى القطع فهو ماذا - 00:12:46
فهو قطعي بعد ذلك يقول بيان الاول ظاهر بالاستقراء المفيد للقطع. يعني قصده البيان الاول وهو انها راجعة الى كليات الشريعة
الثالث يقول بيان الاول واظهر لانك اذا تتبعت فروع الشريعة - 00:13:10

وجدت لها لا تخرج عن هذه الاقسام الثلاثة يعني الدليل من القرآن او الدليل من السنة او اذا نظرت اليه وجدت اما ان يكون ظروري او
حاجي او تحسينيا فتنقسم ادلة القرآن وادلة السنة الى هذه الاقسام الثلاثة. القسم الاول ما رجع الى مبدأ الظوريات - 00:13:43
ثاني ما رجع الى مبدأ الحاجيات والثالث ما رجع الى مبدأ التحسينيات وبيان الاول ظاهر بالاستقراء. والقصد انتهاء الاستقراء يعني
التتبع يعني بأنه يقول انا تتبعنا ادلة القرآن وتتبعنا ادلة السنة. ووجدنا انها لا تخرج - 00:14:12

عن هذه الاقسام الثلاثة وبيان الثاني وهو قوله وما كان كذلك فهو قطعي وما كان كذلك فهو قطعي البيان الثاني من اوجه لان الاول
يقول ما يحتاج الى دليل لانه واظهر - 00:14:43
والثاني يقول انها يقول بيانه من اوجه الوجه الاول انها ترجع اما الى اصول عقلية وهي قطعية واما الى الاستقراء الكلي من ادلة

الشريعة وذلك قطعي ايضا ولا ثالث لهذين الا المجموع منهما والمؤلف من القطعيات قطعي وذلك اصول الفقه - 00:15:08
الدليل هذا يعبرون عن بدلil الصبر والتقسيم. هذا يسمونه في الادلة في تنويع الادلة يسمون وهو موجود يذكرونه في كتب اصول الفقه ايضا لكن يسمون هذا دليل دليل الصبر والتقسيم - 00:15:44

لأنه يقول يعني بالصبر والتقسيم اما ان نقول انها راجعة الى اصول عقلية او نقول راجعة الى اصول شرعية او نقول انها راجعة الى المركب منها والقسم الرابع ان نقول لا ترجعوا - 00:16:10

لا الى اصول عقلية ولا الى اصول شرعية وهذا القسم الرابع ما هو بصحيح لكن لو فرضنا انها لو فرضنا انها الى اصول عقلية فقط
الاصول العقلية قطعية ولو فرضنا انها راجعة الى اصول شرعية فقط - 00:16:34

وهذه الاصول الشرعية ثابتة بطريق الاستقرار في طرفي الاستقراء مثل ما مثلت لكم في مسألة الامر ان الله لا يأمر الا بمصلحة
والنهي ان الله لا ينهى الا عن مفسدة - 00:17:00

الامر لا يأمر الله الا بمصلحة والنهي لا ينهى الا عن مفسدة اذا تتبعنا قاعدة الامر سواء كان الامر للندب ولا للاجوب تتبعنا قاعدة النهي
سواء كان النهي للكراهة او كان النهي للتحريم - 00:17:19

لا تجد الخروج عن هذا الاصل الا اذا كان الاستثناء من الشارع نفسه قد يستثنى من قاعدة الامر وقد يستثنى من قاعدة النهي فمثلا
الله سبحانه وتعالى حرم الزنا حرم الزنا لكن قال الولد للفراش - 00:17:39
وللعاهر ماذا وللعاهر الحجر فالولد يلحق بامه. يلحق بامه في الزنا لكن لا يلحق بابيه ومقتضى قاعدة النهي ان النهي ما ينهى عنه الا
مفسدة. لكن هنا رعي فيه مصلحة الولد - 00:18:06

رعاية فيه مصلحة الولد لئلا يضيع ومثل اه النهي عن المزاينة ولكنه رخص في ماذا رخص في العرايا وهكذا ومثل استثناء الرخص
استثناء الرخص من قواعد العزائم في كل باب استثناء الرخص من قاعدة الطهارة واستثناء الرخص من قاعدة - 00:18:30
العبادات البدنية المحضة او المالية المحضة او المركبة منها فسواء قلنا انها راجعة الى اصول عقلية فقط او قلنا انها راجعة الى
اصول شرعية فقط او قلنا انه راجعة الى المركب منها - 00:18:59

فعلى هذه التقديرات الثلاث تكون هذه الادلة اه قطعية هذا هو الدليل الاول الدليل الثاني يسمونه دليل بطريقة التلازم الاول دليل
بطريق الايش ها الصبر والتقسيم الثاني يسمونه دليل التلازم - 00:19:20
يعني دليل بطريقة تلازم يقول هنا في تركيب الدليل يقال والثاني انها لو كانت ظنية وكانت راجعة الى امر عقلي اذ ظني لا يقبل في
العقلية اذ ظن لا يقبل في العقليات - 00:19:52

ولا الى كلي شرعي لأن ظن انما يتعلق بالجزئيات اذ لو جاز تعلق ظن بكليات الشريعة لجاز تعلقه باصل الشريعة لأن الكلي الاول
وذلك غير جائز عادة واعني بكليات هنا - 00:20:16
الضروريات والتحسينيات هنا يقول لو فرضنا هذا دليل تلازم لكن بطريق الفرض هذا دليل تلازم لكن بطريق الفرض فتركيزه عنده
يقول لو لو كانت ظنية لو كانت لو كانت اصول الفقه ظنية - 00:20:37

لا يمكن ان ترجع الى امر عقلي لأن العقلي قطعي ولا يمكن ان ترجع الى اصل كلي في الشريعة لأن الاصل الكلي في الشريعة قطعي
فتبيين من هذا انها لا ترجع الى امر ظني ولكنها ترجع الى امر قطعي. يعني - 00:21:15
يلزم من ذلك رجوعها الى الامر القطعي لا رجوعها الى الامر ظني ويقول بعد ذلك وايضا لو جاز تعلق ظن باصول الشريعة لجاز تعلق
اه الشك بها لو جاز تعلق ظن بالشريعة يعني في اصل في كليات الشريعة - 00:21:45

لجاز الشك الشك منتفي وكذلك ظن منتفي هذا من جهة الكليات كليات الشريعة هذا الدليل الثالث يقول والثالث لو جاز جعل ظني
اصلا في اصول الفقه فجاز جعله اصلا في اصول الدين. المقصود من اصول هذا دليل بطريقة التلازم - 00:22:11
يقول لو جعلنا ظن اصلا من اصول الفقه لتترتب على ذلك جعله اصل في اصول الدين او اصل من اصول الدين يعني ان ظن يأتي
في اصول الدين والمقصود باصول الدين علم العقائد عموما علم العقائد - 00:22:38

عموماً والنتيجة أن الظن لا يرد على أصول الدين لا يرد على أصول الدين فلا يرد لا على أصول الدين ولا على أصول الفقه وإنما يرد على الجزئيات كما ذكرت لكم قبل قليل من ناحية احتمال - [00:23:05](#)

أه النسخ للنصب واحتمال التخصيص للعام واحتمال اه التقىيد للمطلق واحتمال التأويل للظاهر إلى غير ذلك من الأمور التي ترد على الدليل الجزئي فقط أما بالنظر إلى الناحية الكلية فكما ذكرت لكم قبل قليل - [00:23:32](#)

انتهى الكلام فتبين لنا من هذا يعني الحاصل أن هذه أصول الفقه قطعية واستدل لاثبات ذلك باق بعد ذلك كلام ما لكم في حاجة لانه عبارة عن اعتراض وجواب - [00:23:59](#)

هذا هذه هي المقدمة الأولى. بعد ذلك المقدمة الثانية هذه يأتي الكلام عليها إن شاء الله في القادم مثل هذه الليلة في كتاب آخر يكون محل آآآ تدريس ايضاً هذا الكتاب - [00:24:22](#) [00:24:57](#)

هذا الكتاب هو عبارة عن يسمى القواعد الكبرى الموسوم قواعد الأحكام في مصالح الانعام من هنا في اصلاح الانعام في نسخة أخرى في مصالح الانعام للعز بن عبدالسلام الميزة التي يتميز بها هذا الكتاب والفائدة التي يستفيدها طالب العلم منه لا تكاد تجدها -

في غيره على سبيل الاستقلال صحيح ان يوجد بعض المسائل لكنها تكون مفرقة لكن جمعها في كتاب واحد انا ما رأيت كتابا جمع هذا الموضوع كما جمعه العز بن عبد السلام - [00:25:29](#)

وهذه وهذه الميزة التي يمتاز بها هذا الكتاب انا اذكر لكم شيء من الأمثلة قبل ان نبدأ فيه الشريعة الشريعة سواء من ناحية القرآن او من ناحية السنة تجد ان الله - [00:25:51](#)

جل وعلا يأمر اذا امر هل يعني امر بشيء امر بالطهارة امر بالصلة امر بالزكاة امر بالصيام امر بالحج امر بالبيع الى غير ذلك ونهى يعني نهى عن الشرك نهى عن الكفر نهى عن النفاق - [00:26:15](#)

وماشي في جميع المناهي التي جاءت في ابواب الشريعة في علم العقائد او في علم الفقه فعندها الان امر وعندنا مأمور به عندنا امر وعندنا ماذا ها وعندنا مأمور به - [00:26:46](#)

هذا المأمور به عندما يفعله المكلف هل في مصلحة ولا ما في مصلحة ها ايه نعم في مصلحة في مصلحة الانسان عندما يتوضأ كل عضو يغفله تحت الخطايا التي فعلها في هذا العضو - [00:27:17](#)

غسل وجهه الخطايا التي رأها بصره شمها في انفه ذاقها بلسانه مثلا في المظلمة اذا كذلك اذنيه وهكذا. اذا اذا انتهى من غسل اعضاء الوضوء خرج من جميع ذنوبه فالآن - [00:27:54](#)

الوضوء مأمور به او لا اها طيب الوضوء معروف عندنا ثلاثة امر وعندنا مأمور به وعندنا امر ثالث وهو ها لا المصلحة المترتبة على الامر على فعل المأمور به فعندنا امر - [00:28:20](#)

ومأمور به ومصلحة هذا الكتاب يخدم المصالح في الشريعة في باب الاوامر وفي باب النواهي. سواء كانت المصالح دنيوية فقط مثل ما يكون في المعاملات المالية او كانت مصالح اخروية فقط - [00:28:48](#)

او كانت مصالح دنيوية واخروية. ويبحث ايضاً في بيان المفاسد الدنيوية والمفاسد الاخروية والمفاسد المركبة منها ولا تكاد تجد كتاب خدم هذه الناحية الا هذا الكتاب. ولهذا سماه صاحبه قواعد الأحكام في مصالح - [00:29:13](#)

هل انام في مصالح الانعام بناء على هذا الكلام اذا كنت تقرأ القرآن اذا كنت تقرأ القرآن ولا تقرأ في الحديث لابد ان تتنبه الى الى الشيء اللي تقرأه في امر - [00:29:44](#)

في مأمور به فيه نتيجة مصلحة في نهي في منهي عنه فيه نتيجة. هذه النتيجة تجد انها هي المصلحة. مثلاً في قوله جل وعلا ولكم في القصاص ها يا ايها الذين امووا كتب عليكم القصاص في القتل الى اخره. وبعد حين الاية الاخرى ولكم في القصاص - [00:30:07](#) حياة فكلمة حياة هذه ماذما ها مطبوط والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسب نكالا من الله ولا تقربوا الزنا انه ها كان فاحشة فكلمة فاحشة وسأء سببلا هذه الحكمة المترتبة على على النهي يعني من الحكمة - [00:30:33](#)

من المصلحة المترتبة على النهي ان الصلاة ها تنهى عن الفحشاء والمنكر هذا من المصالح المترتبة على الصلاة. ولهذا جاء في الحديث
من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر منكري - 00:31:08